الحكيـم يعتبر ترشيق الحكومة ومعالجة الترهل فـي عدد من الوزارات أولوية كبيـرة

بغداد / المدى

طالب رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم، أمس الخميس، الحكومة العراقية بكشف أسباب التردي الأمني والجهات التي تقف وراءه أمام الشعب، فيما دعا الجهات المختصة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لاستعادة الأمن والاستقرار، كما شدد على ضرورة اختيار أشخاص موالين للعراق ونظامه السياسي الجديد في المواقع الحساسة ضمن الأجهزة الأمنية، وعدم الاعتماد على الكفاءة فقط. وقال الحكيم في كلمة ألقاها خلال الملتقى الثقافي الأسبوعي، وحضرته المدى، إن "الوضع الأمني في العراق يشهد تقلبات سلبية متواصلة، إلى جانب استمرار الاغتيالات والتفجيرات والصواريخ التي تستهدف المواقع الحيوية في البلاد، فضلاً عن هروب بعض المجرمين من السجون"، مطالباً بـ"كشف أسباب التراجع الذي يشهده الواقع الأمني والجهات التي تقف وراء هذه الجرائم الكبيرة المتكررة منذ أسابيع عدة، أمام الشعب العراقي". وأضاف الحكيم أن "مثل هذا الواقع يتطلب إجراءات سريعة تقوم بها الجهات المختصة في معالجة الإشكاليات واستعادة الأمن والاستقرار الذي يريح المواطنين"، لافتا إلى أن "واحدة من النقاط الحساسة التي يجب الالتفات لها هي وجوب اختيار الأشخاص الذين لديهم الولاء للعراق الجديد والإيمان بالنظام السياسي الجديد".

وشدد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي على "ضرورة إحراز الولاء والتأكد من هؤلاء الأشخاص قبل استلام أي شخصية لمواقع حساسة ومرموقة لا سيما في الأجهزة الأمنية لحساسيتها وارتباطها بحياة المواطن"، مؤكداً أن "الكفاءة وحدها لا تكفي وإن كانت مطلوبة لكن يجب أن يكون هناك إيمان بالعراق الجديد.

ودعا رئيس المجلس الأعلى الإسلامي، امس الخميس، إلى وضع حلول سريعة لمعانة المواطنين، خصوصاً في ظل التلكؤ الحاصل في تحسين الوضع الخدمي، مولياً أولوية كبيرة لترشيق الحكومة ومعالجة الترهل في عدد من الوزارات في الفترة المقبلة. واضاف الحكيم إن "ترشيق الحكومة ومعالجة الترهل في عدد من الوزارات يمثل أولوية كبيرة يمكن من خلالها معالجة الكثير من التعقيدات والانطلاق بالبلد إلى ما يتمناه المواطن".

مؤكدا على أن "الوضع الخدمي ما يزال يعيش منغصاته المعروفة ومعاناة المواطنين جراء انقطاع التيار الكهربائي لساعات في كثير من المحافظات"، مبينا أن "التلكؤ في الجوانب الأخرى الخدمية يضغط بشكل مستمر على المواطن العراقي ولا بد من وضع حلول سريعة لتخفيف حدة هذه الضغوط". وأعرب الحكيم عن "سروره بشأن ما نقل حول اجتياز ست وزارات مهلة المئة يوم وتحقيقها نجاحاً"، مستدركاً بالقول "لكن من حق شعبنا أن يتعرف على تلك الإنجازات، وهو يتساءل عن ردود فعل ومواقف الوزارات الـ٣٧ الأخرى".

ودعا دعا الحكيم،، الحكومة العراقية إلى توقيع اتفاقيات لمنع تكرار المقابر الجماعية، ومجلس النواب والمجتمع الدولي إلى تشريع قوانين لاعتبارها جرائم إنسانية، مطالبا وزارتي التربية والتعليم العالي بتخليد ضحاياها في المناهج الدراسية، فيما أكد على ضرورة إيجاد قاعدة بيانات عن جميع المفقودين العراقيين.

وقال على الجميع "استذكار شهداء المقابر الجماعية والمجازر التي ارتكبت ضد أبناء الشعب العراقي ولم يتم تسليط الضوء عليها"، مبينا أن "٨٠٪ من تلك المقابر اكتشفت في الفرات الأوسط والمحافظات الجنوبية".

وأضاف الحكيم أن "على المركز العراقي للمفقودين وضع قاعدة بيانات كبرى عن جميع المفقودين العراقيين"، مطالبا وزارتي التعليم العالي والتربية بـ"تخليد ذكرى أولئك الشهداء في المناهج الدراسية ليتعرف عليها الأجيال القادمة"، بحسب قوله.

ودعا الحكيم مجلس النواب والمجتمع الدولي إلى "تشريع قوانين تعتبر فيه المقابر الجماعية جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية، كما دعا الحكومة العراقية إلى "توقيع اتفاقيات دولية لمنع تكرار هذه الجرائم بحق أبناء الشعب العراقي.

مجاميع مسلحة تحذر القوات الأميركية من البقاء فـي العراق

بغداد / المدى

أشارت كتائب حزب الله العراقية المسلحة إلى انه "على الرغم من تبجحات الاحتلال بقوة جيوشه وافتخاراته الواهمة بتفوق صناعة آلياته الحربية على كل صناعات العالم، فقد أثبتت كتائب حزب الله عملياً كذب ما تدعيه الولايات المتحدة الاميركية من خلال عملياتها الهادفة الى تحطيم جبروت قواتها المدججة بأحدث الاسلحة في العالم وتدمير آلتها العسكرية البرية التي أحالتها عبواتنا الى ركام او عرضة للنيران".

وشددت الكتائب المتهمة بعلاقات مع ايران في بيان عسكري ارسلت نسخة منه الى "إيلاف" اليوم على أنه "مهما حاولت قوات الاحتلال الاختباء خلف جدرانها الكونكريتية فسوف تصلهم صواريخنا المطورة، وقد وصلهم بعضها، ودمرت مخابئهم فوق رؤوسهم، ونسفت مقار لهم بالكامل، وأحرقت آلياتهم المُخباة في مرآبها، ولسوف يذيقهم رجالنا الموت الزؤام يوم بعد يوم، حتى يخرجوا أذلاء من ارض المقدسات". ويوجد في العراق حاليًا ٧٢ قاعدة ومركزًا عسكريًا اميركيًا.

واكدت انه "بعد امتلاكنا القدرة والجاهزية والتمكن من التحكم بعنصري المفاجأة وزمام المبادرة لتدمير وإحالة قواعد وقوات الاحتلال الى حطام".. فقد قامت عناصرها التي وصفتهم بالمجاهدين خلال الايام القليلة الماضية بتنفيذ "مجموعة من العمليات الجهادية ضد قوات الاحتلال الاميركي في العاصمة بغداد والمحافظات الجنوبية البصرة والناصرية والحلة تضمنت مهاجمة قواعد ومعسكرات للقوات الاميركية وتدمير العديد من الياتها من خلال ضربها بعشرات الصواريخ.

القوات الأميركية تواجه خطر الفصائل الإسلامية المسلحة

تواجه القوات الأميركية في العراق حاليًا خطورة متزايدة في مناطق يصعب السيطرة عليها بسبب ضربات المسلحين المكثفة ضد قواتها وقواعدها، حيث تتمتع الفصائل المسلحة بزيادة الثقة وحرية الحركة مع تصاعد المعارضة الداخلية لتمديد لبقاء القوات الاميركية بعد نهاية العام الحالي. كما تتزامن هذه الهجمات مع تهديد فصائل المقاومة الاسلامية "بإخراج المحتلين من ارض العراق، فيما إذا فكروا بإبقاء جزء من قواتهم في العراق".

وحذرت كتائب حزب الله القوات الاميركية من الالتفاف على الاتفاقية الامنية (الموقعة بين العراق والولايات المتحدة اواخر عام ٢٠٠٨) ووجوب الالتزام ببنودها في ما يخص الانسحاب "والا سيلقون غيًا وسيصلون سعيرًا على ايدينا".

واشارت الكتائب الى انها في الوقت الذي لم تتوقف عن مقاومة الاحتلال ولا ساعة واحدة منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ فإنها تدعو مقاتليها "المجاهدين" إلى أن يتهيأوا ويعدّوا العدة للدخول في مرحلة جديدة من مراحل "الجهاد" لتحقيق "هدفنا في تحرير ارض المقدسات من دنس العدو، وستكون هذه المرحلة اشد وأقسى على العدو، حتى يُرغم على الاستماع إلى صوت الحق والعدل، ونحن له وسنديقه مرّ الهزيمة" على حد قولها.

ودعت "اخواننا من ابناء الوطن من ضباط ومنتسبي الاجهزة الامنية إلى أن يقفوا على الحياد في هذه المواجهة لأن الوقوف الى جانب المحتل هو العمالة التي يشمئز منها الطبع الانساني وتعاليم الدين".

وقد انهت القوات الاميركية في العراق نهاية آب (أغسطس) الماضي عملياتها القتالية الأميركية في العراق بموجب الاتفاقية الأمنية التي وقعتها الولايات المتحدة مع العراق في بداية العام الماضي، والتي تنص على سحب كل هذه القوات من العراق بشكل تام مع نهاية عام ٢٠١١. وعادة ما يتهم مسؤولون اميركيون طهران بالتدخل في شؤون العراق وتأييد جماعات "شيعية" مسلحة تعمل هناك، لكن طهران ترد بالقول إن العنف في هذا البلد هو نتيجة للغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣.

النزاع الإيراني الاميركي على ارض العراق

يذكر أن عمليات كتائب حزب الله ضد القوات الاميركية تندرج ضمن النزاع الايراني الاميركي بشأن برنامج ايران النووي، الذي تقول طهران انه مخصص للأغراض السلمية المحضة، لكن واشنطن وحلفاءها يقولون انه يهدف الى تطوير أسلحة نووية.

وتقول كتائب حزب الله، التي تأسست بعد دخول القوات الاميركية الى العراق عام ٢٠٠٣، في أدبياتها أن الاحتلال هو عدوها الأول، وانها تحرّم دم العراقيين من عناصر الشرطة والجيش ومنتسبي أجهزة الدولة كافة، وتحترم المدنيين، وتسعى إلى عدم الحاق الأذى بهم. وقد اعتمدت الكتائب سلاح الهاونات أساليب تكتيكية عديدة، منها قصف القواعد الاميركية من أماكن متحركة، مما يحافظ على سلامة عناصرها من نيران القوات المعادية، والأسلوب الآخر هو سلاح الهاون ذو العيار الثقيل وتنفذ به العمليات حينما تغلق المنطقة أمنيا .

وقد ادرجت واشنطن في الصيف الماضي "كتائب حزب الله" ومستشار لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الايراني على قائمتها للإرهاب، وفرضت عليهما عقوبات مالية. واعلنت وزارة الخزانة في بيان تجميد أصول كتائب حزب الله وابو مهدي المهندس (عراقي الجنسية ونائب في البرلمان العراقي السابق) المستشار لدى قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الايراني، لاعتبارهما يشكلان خطرًا امنيا في العراق. وأوضحت ان المهندس معروف بحوالي ١٩ اسمًا حركيًا، وقالت ان فيلق القدس التابع للحرس الثوري الايراني قدم "دعمًا لكتائب حزب الله وجماعات مسلحة شيعية عراقية اخرى مسؤولة عن استهداف وقتل" عناصر في القوات الاميركية والأجنبية الأخرى وقوات الأمن العراقية.

كما صنفت وزارة الخارجية الاميركية كتائب حزب الله بين "المنظمات الإرهابية الأجنبية" لاعتبارها "ترتكب او تشكل خطرا كبيرا بارتكاب أعمال إرهابية". وأشارت إلى أن "المهندس وكتائب حزب الله نفذت ووجهت ودعمت او شكلت خطرا كبيرا بارتكاب أعمال عنف ضد قوات الائتلاف وقوات الامن العراقية". وأضافت أن كتائب حزب الله ضالعة في تنفيذ هجمات بالقنابل والصواريخ على القوات الاميركية في العراق خلال السنوات الأخيرة، وأوضحت ان الكتائب تحصل على تمويل من فيلق القدس الإيراني.

التمديد للأميركية بين التهديد والتوافق السياسي

ويوم الجمعة الماضي، دعا الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر العراقيين إلى انتفاضة شعبية ضد وجود القوات الاميركية في البلاد، وهدد بأن جيش المهدي التابع له سيقاومها عسكريًا وسياسيًا وثقافيًا، في حال بقائها بعد الموعد المقرر لرحيلها بنهاية العام الحالي. وطالب الصدر العراقيين في خطبة الجمعة في مدينة الكوفية بالعمل على اخراج القوات الاميركية من العراق عبر التظاهر والمسيرات، مؤكدا ان اجماع الشعب العراقي والكتل السياسية على اخراج المحتل سيبقي قرار تجميد جيش المهدي.

وقال "لن نقبل ببقاء القوات المحتلة ولو يوما واحدا بعد نهاية العام الحالي". واضاف ان التخلي عن العراق وكرامته وسيادته واستقلاله امر غير مطروح او مقبول. وقال "اني اسمع اهات العراقيين الذين يقتل رجالهم، وتنهب ثرواتهم، وتسبى نساؤهم وتدنس ارضهم والرذيلة تنتشر في بلدهم والفضيلة تتقلص والجوع ينهش الفقراء والاموال تملأ حقائب الجشعين".

وشدد على انه مستعد لتقديم حياته وحياة انصاره من اجل محاربة المحتل وحفظ الحدود من الاختراق والتدنيس. واوضح انه اذا خرج المحتل بنهاية العام الحالي فإنه لن يرفع تجميد جيش المهدي الذي سيستأنف نضاله بعكس ذلك، ويلجأ الى المقاومة العسكرية ضده. واكد ان هذا الجيش باق على ولائه للحكومة وللعراقيين وللوطن، ولن يجد منه المواطنون غير الحب والتضحية وتقديم المصالح العامة على الخاصة.

واضاف ان من شأن هذه الانتفاضة ايضا ان تعيد الكرامة والامن والخدمات حتى يتمتع العراقيون بخيرات بلدهم التي يسرقها المحتل، ويعيشوا بلا احتلال او مفخخات، "ولكن نبقى مستعدين للتظاهر والاعتصام ثم المقاومة ضد بقاء الاحتلال او التمديد لبقائه في البلاد".

واشار الى ان التظاهرات التي دعا إليها للخروج في ٢٣ من الشهر الحالي هي التي ستحدد رفع التجميد عن جيش المهدي أو إبقاءه، حيث انه إذا أدت التظاهرات غرضها بضمان خروج المحتل من العراق فسوف تنتفي الحاجة إلى رفع التجميد.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أعلن الاربعاء الماضي أن قرار التمديد لبقاء القوات الأميركية في العراق وعددها متروك لقادة الكتل السياسية، الذين قال إنه سيدعوهم الى اجتماع حول ذلك.

واشار الى انه سيدعو إلى اجتماع لقادة الكتل السياسية لبحث قرار العراق بالنسبة إلى التمديد لبقاء القوات الأميركية في العراق رغم الاتفاق على انسحابها بالكامل بنهاية العام الحالي واتخاذ قرار بشأن التمديد من عدمه، وكم هو عدد القوات المراد بقاؤها والى اي وقت، وعند ذاك سيطرح الامرعلى مجلس النواب لاتخاذ القرار النهائي بشأن ذلك.

واضاف أن الاتفاقية الأمنية الحالية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة لا تسمح ابدا بالتمديد للقوات الأميركية، واذا اريد ذلك من خلال التوافق فيجب اعداد اتفاقية جديدة يوافق عليها مجلس النواب. وأوضح ان الأميركيين يريدون قرارا حول هذا الامر قبل نهاية شهر آب (اغسطس) المقبل ليتمكنوا من ترتيب إجراءات الانسحاب او التمديد. ويوجد في العراق حالياً ٤٧ ألف عسكري أميركي يفترض رحيلهم عن العراق بنهاية العام الحالي، اذا لم يتقرر التمديد لقسم منهم يعتقد انه سيكون ٢٠ الفا، كما هو مطروح حاليًا. وتتولى القوات الموجودة في العراق الان مهمة تدريب وتقديم المشورة للقوات العراقية في اطار "عملية الفجر الجديد"، وهو الاسم الجديد الذي اطلق على المهمة الاميركية التي تنتهي آخر عام ٢٠١١.

وتقرّ واشنطن بأن النزاع العراقي الذي ادى الى مقتل ٤٤٠٠ اميركي، وكلف واشنطن الف مليار دولار قد شكل "ثمنا باهظا". ووقع العراق والولايات المتحدة اواخر عام ٢٠٠٨ اتفاقية أمنية تنص على وجوب انسحاب كل قوات الولايات المتحدة من الأراضي والمياه والأجواء العراقية كافة في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) المقبل، بعدما كانت انسحبت الوحدات المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية.

ترجيح إبرام اتفاقية بين واشنطن وبغداد وسط تأييد كتل ورفض أخرى

بغداد / متابعة المدى

رجح نائب مستقل في مجلس النواب الخميس، إبرام اتفاقية جديدة بين بغداد وواشنطن خلال آب المقبل تقضي ببقاء ٢٠ ألف جندي اميركي في العراق، ففي الوقت الذي يعلن فيه الائتلاف الكردستاني عن حاجة المناطق المتنازع عليها لبقاء تلك القوات فيها، يؤكد التيار الصدري انه سيستأنف المعارضة المسلحة حال تمديد بقائها، فيما تظهر العراقية تخوفها من فراغ قد يستغل من دول الجوار العراقي.

وكان الجيش الأميركي في العراق قد انسحب من مراكز المدن في عام ٢٠٠٩، وأنهى مهامه العسكرية في آب/ الماضي، وأبقى على نحو ٤٧ ألف جندي لمهام تدريب وإسناد القوات العراقية تمهيدا للانسحاب الكامل نهاية العام الحالي.

ويقول النائب المستقل في مجلس النواب العراقي صباح الساعدي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز)، ان "فترة بقاء القوات الاميريكية في العراق ستنتهي في غضون ستة اشهر، وعلى الكتل السياسية اتخاذ موقف وطني بالانسحاب".

ويشير إلى انه "يجري خلف الكواليس الاتفاق على عقد اتفاقية جديدة بين بغداد وواشنطن تقضي ببقاء ٢٠ الف جندي، وهي ليست تسريبات اعلامية، وانما اتفاقات بين كتل تلاقت مصلحتها في مغانم مقاعد السلطة" مؤكداً على ان "قوات الامن العراقية قادرة على حفظ الامن وليس من حق القيادات الامنية تغيير اقوالها عند ممارسة الضغوط عليها من السلطة العليا".

ويضيف ان "الكتل السياسية بدأت تعي مصلحة المواطن خلال الدورة النيابية الحالية، وعليها مسؤولية رفض بقاء قوات غازية محتلة تعيث بالعراق فسادا وتنهب خيراته"، مبينا انه "تلقى اشارات من قيادات سياسية بوجود نية لابرام اتفاقية جديدة خلال آب المقبل، وهو الموعد الذي فرضته اميركا على العراق لتقديم طلب ابرام الاتفاقية الجديدة".

من جهته يعلن إئتلاف الكتل الكردستانية عن "حاجة العراق الى اتفاقية جديدة لبقاء جزء من القوات الاميركية على الاقل لحفظ الامن في المناطق المتنازع عليها". ويطلق الكردستاني بحسب النائبة عنه أشواق الجاف على المناطق المتنازع عليها بـ"المناطق الحمر" بسبب عدم الاستقرار الامني فيها، وحاجة هذه المناطق الى قوات محايدة تحفظ دماء جميع مكوناتها.

وتذكر الجاف ان كتلتها ترى ان "وجود القوات الامريكية المحايدة في تلك المناطق ضروري جداً لحين تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، التي ستحل مشاكل كثيرة عانت منها كثيراً في مقدمتها المشاكل الامنية".

من جانب آخر تؤكد كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، على انها "ستستأنف المعارضة المسلحة من خلال رفع التجميد عن جيش المهدي التابع لها لمقاتلة قوات الاحتلال"، مجددة رفضها لبقاء القوات الاميركية في العراق وكذلك ابرام اتفاقية ثانية معها.

ويقول النائب عن الكتلة عدي عواد في تصريح صحفي ان "السيد مقتدى الصدر سيعلن عن موقف كتلة الاحرار السياسي في حال أبرمت اتفاقية جديدة لإبقاء القوات الاميركية في العراق بعد نهاية العام الحالي".

ولم يستبعد النائب عواد "انسحاب كتلته من الحكومة في حال ابرمت الاخيرة اتفاقاً يقضي ببقاء القوات المحتلة في العراق"، كاشفا عن سعي كتلته لتحشيد شعبي تشترك به محافظات بغداد وديالى وميسان والانبار والبصرة وواسط وكربلاء والنجف "للخروج بتظاهرات للضغط على الحكومة والاطراف التي تريد ابرام اتفاقية جديدة مع قوات الاحتلال". أما القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي، فتعرب عن "خشيتها من تغلغل إيراني للاراضي العراقية" بعد انسحاب القوات الامريكية، وترى ان قوات الامن العراقية مازالت غير قادرة على مسك الملف الامني بالكامل.

وتقول النائبة عن العراقية وحدة الجميلي لان "إيران لها مطامع في العراق، وستقوم بملء الفراغ الذي ستتركه القوات الامريكية، وان فرصتها مؤاتية الان في ظل وجود بعض الدعم لها من جهات لازالت تقوم بتنفيذ اجندتها في العملية السياسية العراقية" حسب قوله.

واحتدم الجدل في العراق مؤخرا حول جاهزية قواته الأمنية لتسلم الملف الأمني بشكل كامل في البلاد، بينما زارت وفود أميركية عدة بغداد خلال الفترة الماضية، قال مراقبون إنها تأتي لحث العراق على تمديد بقاء القوات الأميركية في البلاد.

وكان المالكي قد قال قبل أيام إن قرار تمديد بقاء القوات الأميركية بيد قادة الكتل السياسية في البلاد، لافتا إلى أنه سيدعو خلال الفترة المقبلة لاجتماع بينها لتحديد موقفها واتخاذ قرار نهائي بهذا الشأن.

وتعتبر الجميلي أن "للاوضاع الامنية والمتغيرات السياسية الحاصلة في دول جوار العراق، آثارا وتداعيات على الوضع الامني في العراق، الامر الذي يدعو الى بقاء جزء من القوات الامريكية فيها لحين قدرة قوات الامن العراقية على مسك الملف الامني بيد حديدية تتمكن خلالها من معالجة المشاكل والتحديات التي ربما تواجهها في المستقبل في مختلف المجالات البرية والبحرية والجوية وقبلها داخليا".

وكانت الحكومة العراقية قد أبرمت اتفاقية مع واشنطن دخلت بنودها حيز التنفيذ مطلع عام ٢٠٠٩ لسحب القوات الامريكية من العراق تدريجياً للوصول الى الانسحاب النهائي في الـ٣١ من كانون الاول عام ٢٠١١.

ووقع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري والسفير الأميركي السابق في بغداد رايان كروكر، في ١٧ تشرين الثاني عام ٢٠٠٨، اتفاقا أمنيا يمهد لانسحاب القوات الأميركية من البلاد خلال ثلاث سنوات ينتهي بحلول عام ٢٠١١.

ويحدد هذا الاتفاق العلاقات بين البلدين لسنوات مقبلة، امنيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا وتكنولوجيا وصحيا وتجاريا من بين مجالات أخرى كثيرة.